

ناجزا وان تكون ظاهرة وان لا يمكنه من نفسه ما طاعة
 بعد علمها بالعتق واحتمر بزعمه تحت العبد عما
 اذا اعتقت تحت الحرفانه لا خفا من لها عندنا وعند
 ابو حنيفة لها الخاف ومن اشترى من زوجته غيرها
 او غيرها **الفتوى** **نكاحه** فان ملكها قبل الدخول فلا
 صداق لها وان كان بعد الدخول فهو كالمهر ويصيرها
 بالملك قبل الاستبراء **القاسم** وقال الشريفي
 لا بد من الاستبراء ومثل ما اذا اشترىها او امكها
 بهيمة او صدقة او ميراث او ملكته بهي بستر او غيره
وطلاق العبد العنق ومن فيه شايبة برفق سواء كان
 بزوجه حرة او امه **طقتان** فلو غشي ولو بزوجته
 طلاقا في حال رفقة فالطلاق ولو وقع نصفه في حال
 الرق فطقتان **وعدة الامه العنق** ومن قيمته
 شايبة برفق سواء كان بزوجه حرة او عبدا **حيفستان**
 صوابه ظهريان لو وقع ما تقدم وما ياتي ان العدة
 بالظهرين بالحيض وانما كان كذلك لان الطلاق يعتبر
 بالرجال دون النساء العدة بمسيرة بالنساء دون
 الرجال **وكفاة العبد** كالمهر التثنية انما يكفر به
 الكفر بكفره العبد وليس كذلك العتق لا يكفر به

ولو اذناه له سيدة فاقد منا حلالا فامان **العهد** ود
والطلاق لعظم معاني الزيادة اي بخلاف تعدد ود والطلاق
 فانها تشتط عليهم ثم التقليل يتكلم على الرضايع المتزوج
 له فقال **وكما وصل الي جوف الرضيع في الحولين من**
الدين فانه يهرم وان مضى وفي سنة ولو مضى
 بالنيص خير لكان العدة من ستمى الشككين العتقين
 وان كان الواصل من الدين مضى **واحدة** عملا
 بمطلي قوله بقالي واصها ثم التي لم مضى من غير
 كذب ولا تفضيل ولا وصل فيما ذكر من هذه الآية
 وقوله صامى الله عليه وسلم في الصحابي يهرم
 من الرضايع ما يهرم من النسب والاجماع حكاه
 واستثنى من عموم الحديث ست مسائل تاتي في
 الباب ويستتبط في تحرير الرضايع شروط منها
 انشاء اليه بقرته في الحولين احسن الاحوال وصل
 الي جوفه بعد الحولين بكثير واليه اشار بقوله
ولا يهرم ما رضع **بعد الحولين** الا ما قرب منهما
 لقوله عز وجل والوالدات يرضعن اولادهن حولين
 كاملين وقوله بقالي وحلمه وقصائله فلا يكون شهر
 فاخر عن اقل مدة الحمل وحاله مدة الرضايع ثم

ولو اذناه